General planning policies and their impact on combating poverty: A comparative study of poverty alleviation strategy in Iraq and Malaysia

Laith Zaid Abbas
Assistant lecturer
Ministry of Higher Education and Scientific Research
mailto:ameen999ashraf@gmail.com

Ahmed Abbas Khadim
Assistant lecturer
College of Health and Medical Technology
mailto:ahmedamaarm@gmail.com

DOI: 10.31973/aj.v1i136.998

Abstract

Poverty is a social problem that exists throughout the world, with varying degrees of severity and in different environments. In some countries, it means hunger and death. Poverty is not confined to poor countries or only to third world countries, but rather it is found in rich and developed countries, as no society is devoid of them. The fight against poverty is a strategic goal that everyone strives to achieve.

Therefore, this research attempts to shed light on the most important governmental policies that contribute in a realistic way to eradicate or reduce poverty.

Keywords: poverty, planning policies, planning, Sustainability, social justice.

السياسات التخطيطية العامة وأثرها في مكافحة الفقر:

دراسة مقارنة لاستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق وماليزيا

م.م. ليث زيد عباس
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ameen999ashraf@gmail.com

م.م. احمد عباس كاظم
كلية التقنيات الصحية والطبية– بغداد
ahmedamaarm@gmail.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

الفقر مشكلة اجتماعية موجودة في جميع أنحاء العالم وبدرجات مختلفة من الشدة وفي بيئات مختلفة، ففي بعض البلدان يعني الجوع والموت. فالفقر لا يقتصر على الدول الفقيرة أو على دول العالم الثالث فقط وإنّما هو موجود في الدول الغنية والمتقدمة، إذ لا يخلو منها أي مجتمع، وتُعدُّ مكافحة الفقر هدفاً استراتيجياً يسعى الجميع الى تحقيقه، حيث تصدرت عملية القضاء على الفقر قائمة الأهداف التنموية المستدامة في الوقت الحاضر، بما يعكس تطلعات أمم العالم الى الحياة أفضل من حيث التنمية والتطور، وأصبحت مسألة محاربته ليست مجرد أمن اجتماعي أو بحث عن الرفاهية، فهي تتضمن سياسة حكومية فعّالة تعتمد

على الكفاءة وعلى درجة كبيرة من الإدارة الجيدة. لذا يحاول هذا البحث تسليط الضوء على اهم السياسات الحكومية التي تسهم واقعياً في القضاء على الفقر أو الحد منه.

الكلمات الافتتاحية: الفقر، السياسيات التخطيطية، التخطيط، الاستدامة، العدالة الاجتماعية.

مقدمة:

تُعَدُّ ظاهرة الفقر بكافة تفاصيلها وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية إحدى أهم التهديدات التي تواجه العديد من دول العالم. وتعد هذه الظاهرة تحدياً هائلاً يفرض نفسه أمام تحقيق التنمية ، حيث اثبتت التجارب العالمية التي تناولت هذا الموضوع صعوبة مواجهة الفقر والتغلب عليه عبر الخطط قصيرة الأمد، لذا يمثل التخطيط الشامل عملية مستمرة ومتشابكة تساهم فيها جميع القطاعات الاقتصادية، الهدف منها تحقيق نمو وتحول اقتصادي واجتماعي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والحد من الفروق التنموية المكانية، والعمل على توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني الذي يكون إحدى أهدفه القضاء على ظاهرة الفقر بين مواطنيه من خلال تحقيق أوسع شراكة ممكنة بين الأطراف الفاعلة ضمن علاقات وآليات تنسيقية واضحة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في أنّه يمتد في الحديث إلى مشكلة مهمة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وهي ظاهرة الفقر وطرائق التخفيف من حدتها عبر تفعيل الجهود الحكومية وتنسيقها والعمل على تطوير سياساتها وخططها وبرامجها التنموية التي تعمل على تحقيق الاستثمار الامثل للطاقات والامكانات (البشرية والمادية) للوصول الى تنمية شاملة ومستدامة.

مشكلة البحث:

هنالك ضعف في خطط وبرامج العمل الحكومي في مواجهة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الخطرة ذات الجوانب المتعددة في المجتمع مما يؤدي الى عدم تمكنها من تحقيق غاياتها المنشودة في توفير فرص العمل.

أهداف البحث:

١. الوقوف على أهم الصعوبات والعراقيل التي تقف في وجه الدول العربية للحد من الفقر.
٢. تسليط الضوء على أهم مؤشرات التنمية المستدامة التي تسهم في مكافحة الفقر.
٣. تحليل أهم آثار السياسات والبرامج الحكومية المرتبطة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية مثل (النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل والثروات) وفعاليتها في مواجهة الفقر.

فرضية البحث:

تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع نسبة الاعالة وانخفاض الاستهلاك الفردي فضلاً عن اتساع الفوارق الاجتماعية وعدم المساواة تمثل اهم التحديات التي تواجه دول العالم في سعيها لبلوغ هدف الحد من الفقر.

منهجية البحث:

من أجل وصف ظاهرة الفقر وتحليل مختلف الاليات التي يمكن للسياسات الاقتصادية والاجتماعية عن طريقها ان تؤثر في الفقر فقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن عبر اعتماد الباحث على مجموعة من المصادر المكتبية والدوريات العلمية والعربية والاجنبية فضلاً عن الأبحاث والمقالات والمراجع العلمية التي تم الحصول عليها من المكتبات المتخصصة وشبكة الأنترنيت، ومن أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الدراسة فقد تم تقسيم البحث على أربعة محاور وكما يأتي:

١. المفاهيم والنظريات لمكافحة الفقر.
٢. أبعاد الفكر التنموي المستدام وعلاقته بالفقر.
٣. أبرز السياسات الاقتصادية والاجتماعية الموجهة نحو التنمية البشرية
٤. دراسة حالة ثلاثة دول عربية.

١ –المفاهيم والنظريات لمكافحة الفقر:

سنتطرق في هذا المحور الى أهم المفاهيم والتعاريف الشائعة للفقر والتصنيفات المختلفة له، وإلى أبرز الأسباب التي تؤدي إلى هذه الظاهرة على الصعيد العالمي، وفي النهاية سنراجع مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر على الفرد والمجتمع.

اولاً– مفهوم الفقر:

ورد في بيان القمة العالمية للتنمية الاجتماعية ، كوبنهاجن ١٩٩٥، إن الفقر: "هو الافتقار الى الدخل وموارد الإنتاج الكافية لضمان وسائل العيش بطريقة مستمرة (مسعود:٢٠٠٩، ص٤٣)، يعود انتباه العالم في محاولته لاحتواء مشكلة الفقر إلى بداية الخمسينيات من القرن الماضي، حيث شرعت العديد من بلدان العالم في وضع برامج وخطط للتنمية تعتمد على الإنجازات البشرية في العلوم والتقدم التكنولوجي، والهدف الرئيس لهذه البلدان من الخطط الاجتماعية والاقتصادية التي وضعتها هو العمل على تصنيف الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وفي الوقت نفسه توفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمحتاجين داخل كل بلد، كما أن هذه المحاولات لم تكن تهدف فقط إلى محاربة الفقر بل كانت أيضًا تمثل مؤشرات على المزيد من احتمالات الديمقراطية بين الشعوب (صالح:٢٠١٦، ص٢١). وعليه فان مفهوم الفقر Poverty يختلف باختلاف البلدان

والثقافات والأوقات ولا يوجد اتفاق دولي على تعريف الفقر بسبب تشابك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل هذا التعريف وتؤثر عليه (طبره: بدون سنة، ص١٤-١٥). تبعا لذلك يمكن القول إنّ الناس في حالة الفقر يحرمون من الدخل والموارد الأخرى اللازمة للحصول على ظروف الحياة الازمة مثل (الوجبات الغذائية والسلع المادية ووسائل الراحة والمعايير والخدمات) التي تمكنهم من تأدية الأدوار والوفاء بالالتزامات والمشاركة في العلاقات الترابطية في مجتمعهم (chambers:2006,p5).

ويرى الباحث أنّ الأزمات الاقتصادية يؤدي دوراً كبيراً في بعض المجتمعات بحيث تؤثر على أفراد المجتمع وتؤدي إلى عدم الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تساعد في رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع مما يؤدي إلى إفقار البلد اقتصادياً وظهور ما يعرف بمصلح الدول الفقيرة التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والرعاية الصحية وتوفر المياه النقية الصالحة للشرب ومستوى الغذاء الصحي كما ونوعا، ويكون التدهور والاستنزاف المستمر للموارد الطبيعية غير المتجددة إحدى سمات اقتصادها.

ثانياً- أسباب الفقر:

قبل الدخول بموضوع أسباب الفقر والخوض بالعوامل التقليدية التي يعزى إليها وجود الفقر وانتشاره بين فئات من المجتمع لابد من الحديث في بعض مظاهر الفقر التي يصعب تفسيرها، والتي تحير المفكرين وهي حالة الأشخاص الذين يعيشون في مناطق غنية بالموارد الطبيعية وموارد وفيرة، لكنهم يعانون من الفقر (مركز الانتاج الاعلامي:٢٠١٣، ص٧١). لذا تظهر ظاهرة الفقر وتزداد بسبب تعاون مجموعة من الأسباب والعوامل الرئيسية التي تؤدي دوراً هاماً فيها، فهي إمّا ان تكون تلك الأسباب والعوامل الاقتصادية، مثل سوء توزيع الثروة والدخل وتدني معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة الاستثمارات أو تعود لأسباب اجتماعية مثل نقص الحماية الاجتماعية وعدم وجود تغطية في نظام التقاعد، وارتفاع مستويات الأمية، وانخفاض الخدمات الصحية، أو ترجع في أحايين أخرى لأسباب وعوامل سياسية، مثل انتشار ظاهرة الفساد، وانعدام الأمن والاستقرار، لذلك سنقوم بتسليط الضوء على مجموعة من أهم العوامل والأسباب الرئيسية (قورين: ٢٠١٨، ص١٨):.

أ- الأسباب السياسية والأمنية: مثل (عدم الاستقرار السياسي والأمني، العقوبات الدولية، الفساد) تؤدي الظروف السياسية والأمنية دوراً فعالاً في انتشار ظاهرة الفقر وتفاقمها في أي مجتمع.

ب- لأسباب الاقتصادية: ويندرج ضمن هذا البعد ما يواكب النظام الاقتصادي من تحديات وتغييرات التي يسهم فيها التقدم العلمي والتنمية على مختلف المستويات، فضلاً عن الفشل في استغلال الثروة والقدرات بشكل صحيح (Agenor,2002,p13).

ت- الاسباب الاجتماعية: إن ظهور الطبقية الاجتماعية والتمايز الذي يرافقها وتدني المستوى المعيشي فضلاً عن عدم توفر وفاق اجتماعي حيث تسود المنافسة بدلاً من التعاون، وانتشار الجريمة والفوضى والهرج واستعمال المخدرات والمسكرات والإدمان عليها، وتدهور التعليم وغياب المهارات الاجتماعية، وظهور الاعتقادات والتصرفات والاختيارات الفردية كلها من الأسباب والعوامل المهمة التي تؤدي دوراً بارزاً في تفشي ظاهرة الفقر (مركز الانتاج الاعلامي:٢٠١٣، ص٦٩).

ث- كما نجد هناك مجموعة من الأسباب التي لا تندرج ضمن المجموعات السابقة الذكر وهي:

- التدهور البيئي: أثبتت الدراسات أن العلاقة بين الفقر والبيئة هي علاقة ثنائية الاتجاه. حيث يعد الفقر هو أحد مسببات التدهور البيئي لأن احتياجات الفقراء وسبل عيشهم الملحة تدفعهم في كثير من الأحيان الى نهج ممارسات وسلوكيات مدمرة لبيئتهم (وردم:٢٠٠٣، ص١١٩).
- ارتفاع معدل عبئ الإعالة إلى انخفاض معدل الدخل الفردي حيث يتأثر معدل عبئ الإعالة بثلاثة عوامل رئيسة تتمثل بـــ (معدل مشاركة القوى العاملة، مشاركة المرأة في القوى العاملة، معدلات البطالة) (كريم:٢٠٠٥، ص٤١٣).
- البعد والموقع الجغرافي للبلد: مدى توفر الموارد الطبيعية، وهذا ينعكس في مستوى معيشة الأفراد

ثالثاً- مؤشرات قياس الفقر:

يرى الباحث أنَّ هناك عدة طرائق وأساليب مختلفة لقياس الفقر، وفقًا للغرض الذي تستهدفه عملية القياس، ووفقًا لتوافر البيانات اللازمة لتنفيذ أي من هذه الطرائق والأساليب، فضلاً عن عوامل أخرى (غياط وبوفلفل:٢٠١٣، ص٦):

أ- **أسلوب خط الفقر:** تعد هذه هي الطريقة الأكثر استعمالًا لقياس وتحليل الفقر. لأنّها تعد مناسبة للمقارنات الدولية والأسلوب الذي اعتمده البنك الدولي، حيث تعتمد منهجيته على تقسيم المجتمع إلى فئتين: فقير وغير فقير. ويتضمن أسلوب خط الفقر هذا، منظومة مؤشرات الفقر التي تشتمل على خطي الفقر المطلق والمدقع، نسبة الفقر، فجوة الفقر، وشدة الفقر، ومعامل جيني وهي كالتالي (الفقر المطلق، الفقر المدقع) (بن ناصر:٢٠٠٣، ص٢٠٦).

- الفقر المطلق: يعرف بأنّه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان التصرف بدخله، للوصول الى اشباع الحاجات الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل.

- الفقر المدقع: يُعرّف بأنّه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان التصرف بدخله، للوصول إلى إشباع حاجته الغذائية المتمثلة بعدد معيّن من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة.

ب- **أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة:** تحل هذه الطريقة محل القدرة الداخلية للأسرة، كما هو الحال في اسلوب خط الفقر، وتعتمد على ملاحظة حقيقة تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة أو الفرد، ويمكن تطبيق هذا الاسلوب باستخدام بيانات التعداد العام للسكان أو الدراسات الاستقصائية للأسر بشكل عام، دون الحاجة إلى بيانات مسوحات الدخل والنفقات للأسر أو الى بيانات مفصلة عن الإنفاق والدخل من مصادر أخرى.

ت- **مؤشرات قياس مستوى المعيشة:** والتي يمكن قياسها من خلال:

- قياس الاستهلاك العائلي: هناك عدة مؤشرات يمكن استخلاصها من الانفاق العائلي يمكن عن طريقها الوقوف على مستوى الاشباع من السلع والخدمات ومنها استعمال صيغ احتساب المرونة الداخلية لكل سلعة عن طريق احتساب الدالة اللوغاريتمية المزدوجة التي تعد أكثر استعمالا في ميدان تحليل سلوك المستهلك **(جودة:٢٠٠٩، ص٥٠-٥١)**.
- مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل: هناك علاقة تبين التفاوت في توزيع الدخل والفقر، إذ أنّه لا يوجد أي مجتمع ينتشر فيه الفقر بدون أن يكون فيه تفاوت في توزيع الدخل ولكن يمكن أن يكون مجتمع ما يتميز بتفاوت الكبير في توزيع الدخل مع عدم وجود الفقر (مصطفى ونسيمة:٢٠١٤، ص٢٠) نختصر هذه المؤشرات في الشكل رقم (١) التالي:

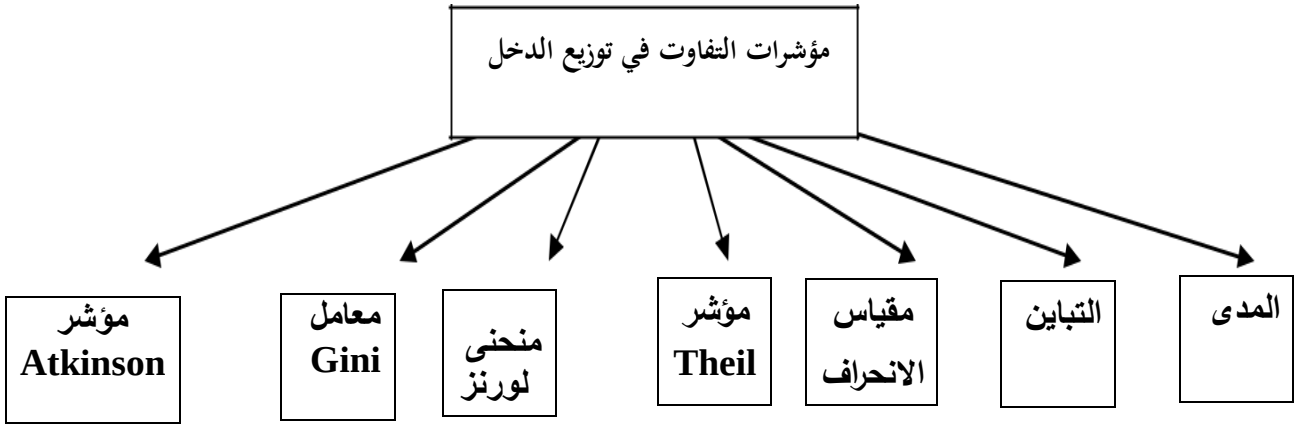

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مصطفى ونسيمة: اشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات التقليل من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ،9-8/ديسمبر/2014، ص٢٢.

٢ –السياسيات التخطيطية العامة ومكافحة الفقر:

اولاً– السياسة التخطيطية: يمكن تعريف السياسات على أنّها مسار عمل مقصود يتبعه شخص ما أو مجموعة عمل، ومن الناحية النظرية، يمكن تعريف السياسات على أنّها عملية ذات مراحل مميزة (متباينة)، ولكل منها نشاط يؤدي الى المرحلة التالية، وتعود نتائجه على عملية تحليل السياسات، وتهدف هذه المراحل الى معالجة قضية (البرنامج، المشكلة) بطريقة منهجية من خلال تعريفها، ووضع الحلول، وتنفيذ الحلول، وتقييم النتائج (ميلوفانوفتيش:٢٠١٨، ص٦). وتعد الإدارة العامة المتمثلة بالـ (والوزارات والدوائر الحكومية)، السلطة التشريعية جماعات المصالح (الاحزاب والنقابات والجمعيات وغرف التجارة والصناعة)، مراكز الابحاث والاستشارات (Tanks Think)، (وكوادر المجلس النيابي (موظفو الادارة البرلمانية) ، الاطراف الرئيسة التي تؤثر في صياغة السياسات العامة (قطان:٢٠١٧، ص٤).

ثانياً– مراحل صنع السياسات العامة:

تتمّ عملية صنع السياسات العامة طبقاً لمناهج علمية قد يختلف شكلها باختلاف النظام السياسي وفلسفة الحكم وثقافة المجتمع، إنما تلتقي جميعها في المضمون ويظهر جدول رقم (١) التالي المراحل الستة المتبعة في عملية صنع السياسات العامة.

العملية (مراحل صنع السياسة العامة (Major Processes	النشاطات المطلوبةMajor Activities	المشاركون في العملية Major Stakeholders and Participants
1. تحديد المشكلة (Problem Identification)	نشر الوعي بوجود مشكلة ما – إظهار الحاجة لتدخل الحكومة – جعل أكبر عدد ممكن من الناس تدرك أهمية الحاجة للتعامل مع وضع ما أو مشكلة ما	**المواطنون – الحكومة – الإعلام – مؤسسات المجتمع المدني – أعضاء المجلس النيابي(الشورى) – النقابات المهنية – الأحزاب السياسية**
2. وضع برنامج عمل الحكومة (وضع الأجندة الحكومية Agenda) Setting	تقرر الحكومة بنود برنامج العمل التي تستحق أولوية البحث والنقاش – تقرر الحكومة أية مواضيع ومشاكل وقضايا لا تستحق أن تبقى على أجندتها	**أعضاء الحكومة – بعض النخب مثل رئيس الدولة والوزراء السابقون ورؤساء الحكومات السابقون**
3. عملية صياغة السياسة العامة Policy Formulation	تطوير مشاريع ومقترحات حل المشكلة	**أعضاء الحكومة – مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية – قادة الفكر – جماعات المصالح**
4. إسباغ الشرعية على السياسة Policy Legitimation	اختيار مقترح/ مشروع سياسة معين – بناء تكتلات أو تحالفات لدعم المقترح – تقديم المشروع للمجلس التشريعي – مناقشة المشروع والتصويت عليه – إرساله إلى السلطة التنفيذية لاعتماده	**أعضاء الحكومة – أعضاء المجلس التشريعي – وسائل الإعلام – جماعات المصالح**

5. تنفيذ السياسة **Policy Implementation**	تأسيس دوائر عامة – تنظيم الجهود الإدارية – تخصيص موارد من الموازنة لتنفيذ السياسة – تقديم خدمات عامة للمواطنين	**الحكومة – رئيس الدولة – المؤسسات والدوائر العامة في الدولة**
6. تقييم السياسة **Policy Evaluation**	رفع تقارير دورية حول مراحل تنفيذ السياسة – إجراء الدراسات لتحديد جوانب الضعف وجوانب القوة في السياسات– سؤال المواطنين عن مستويات رضاهم عن السياسة – تقييم تأثير السياسة على إحداث تغيير إيجابي في المجتمع – مقارنة أهداف السياسة مع واقع النتائج التي أدى إليها تنفيذ السياسة – تقديم المقترحات والتوصيات لأجل تحسين أداء الحكومة أو تغيير السياسة أو تعديلها	**المؤسسات والدوائر العامة في الدولة – الجهات الرقابية في المجلس التشريعي وديوان الرقابة – وسائل الإعلام – مراكز الدراسات والأبحاث – قادة الرأي – مؤسسات المجتمع المدني**

المصدر: كتاب السياسات العامة: النظرية والتطبيق للدكتور عبد الفتاح ياغي – جامعة الإمارات العربية – 2009، ص٧١.

ويمثل مفهوم السياسة العامة سلسلة طويلة من الأنشطة والقرارات الحكومية المترابطة، التي تعني أكثر من مجرد قرار. على سبيل المثال، ان قرار منح منحة دراسية للطالب لا يُعَدُّ في حد ذاته سياسة عامة بل هو أحد القرارات العديدة التي يتم اتخاذها في إطار سياسة تعليمية معينة(مغراوي:٢٠١٨،ص٣٧).

شكل رقم (٢) يوضح حلقة الفقر الخبيث:

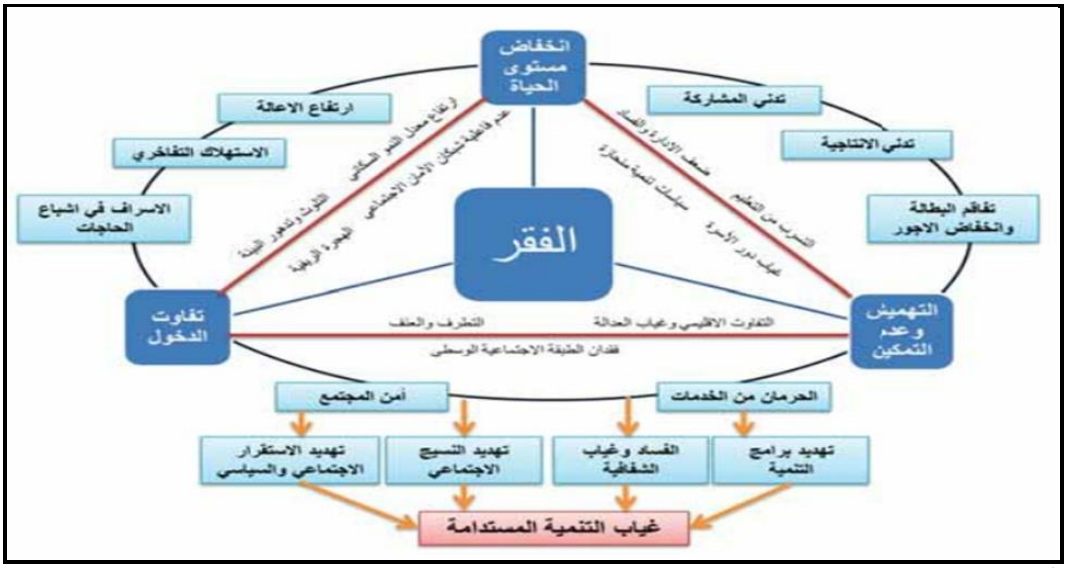

المصدر محمود، يسري:٢٠١٢، ص١٣

ولأنَّ السياسة العامة تمثل أسلوبا لإحداث التغيّر الهادف أو منعه أو تقيده، لهذا فهي مطالبة بتوافر عنصرين أولهما الاستمرارية بالقدر الذي يمكن من خلاله تحقيق وتأهيل التغير المطلوب، ويعني ذلك بالضرورة الحد من عمليات التغير المتسارعة في توجهات وأهداف السياسات العامة، وثانيهما التجدد بمعنى التكيف واستيعاب المتغيرات الظرفية

والقدرة على الإفادة من التغذية الاسترجاعية أثناء مراحل التنفيذ لإجراء التعديلات الضرورية التي تغيّر جوهر الأهداف والذي بدوره يزيد من كفاءة وفعالية التنفيذ وفقاً للواقع ومستجدات التجربة العملية(الطيب:٢٠٠٠،ص٣٦).

ثالثاً- التخطيط:

إنَّ التخطيط هو عملية رسم الأهداف التي يراد بلوغها خلال فترة زمنية محددة، ثم حشد الامكانات لتحقيق تلك الاهداف عبر أساليب تختصر التكاليف وتعظم النتائج (الكرخي: بدون سنة، ص١٧). تتجه معظم دول العالم نحو اتخاذ مجموعة من القرارات التي يمكن عن طريقها تحقق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اللازمة لتوفير رفاهية الشعوب، تلك القرارات التي لا يمكن اتخاذها إلا من خلال أجهزة متخصصة تمتلك إمكانية صنع القرار، وليس هناك شك في أنَّ التخطيط هو أحد المصادر التي تعتمد عليها الحكومة في اتخاذ القرارات ذات الصلة، والتي تقدمها الحكومة إلى البرلمان لاعتمادها أولاً ثم تنفيذها، حيث يتم وضع التخطيط الحكومي لتحقيق المراحل المتعددة للتنمية الاقتصادية، والتي تشمل التخطيط لجميع متغيرات الاقتصاد الكلي، لذلك يجب أن يكون هناك تطوير لتلك المتغيرات لتنفيذ أهداف الخطة العامة للدولة (علام:٢٠١٥، ص١٩). ان البنية التحتية لأي مجتمع تتكون من عناصر متعددة، كلها مكملة لبعضها البعض، تم إنشاؤها لتلبية احتياجات أعضائها وتطوير اقتصادها على جميع المستويات. يطلق عليه في بعض الأحيان البنية التحتية، وهو مصطلح يشير إلى المرافق والمعدات الأساسية التي يحتاجها المجتمع، مثل: النقل بمختلف أنواعه، أعمال التغذية بالمياه وأعمال الصرف الصحي البيئي (الصرف الصحي، إدارة النفايات الصلبة) وأعمال الامداد بالطاقة والكهرباء والاتصالات والغاز (محمود ويسرى:٢٠١٢ ص١٣).

رابعاً- العدالة الاجتماعية والفقر:

يعد تحقيق هدف العدالة من أهم الأهداف الاقتصادية التي ينشدها معظم الاقتصاديين إلى جانب الكفاءة والنمو والاستقرار الاقتصادي. وعلى الرغم من نسبية مفهوم المجتمعات للعدالة، فهي من الشروط الأساسية للتقليل من الفقر. فكما توصلنا في حيثيات البحث إلى أنّ النمو الاقتصادي بالغ الأهمية للتقليل من الفقر، ولكن الإنصاف والعدالة في توزيع عائدات هذا النمو أهم بكثير. لأن حدوث النمو مع عدم المساواة في توزيع الدخول لا يؤدي إلا إلى ترسيخ الفقر وقد يزيده في زمن العولمة(بلول:٢٠٠٩، ص٥٨٠-٥٨١). ومن المسلم به أن توفير حد أدنى من العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الثروة وخدمات الرعاية الاجتماعية بين أفراد المجتمع يمثل أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها كافة المجتمعات الانسانية ، حتى ولو اختلفت أهمية هذا الحد ووسائل تحقيقه والمبررات التي يقوم

عليها وتمثل العدالة الاجتماعية بعدًا مهمًا من ابعاد التنمية الاجتماعية ، والذي يتطلب قيام المجتمع بمشاركة الموارد الناتجة عن التنمية بطريقة عادلة ومنصفة ، مثل المساواة في توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية المتعددة (تعليمي، صحي، إسكان ..) (مطر:٢٠١٢،ص٩٤-٩٥).

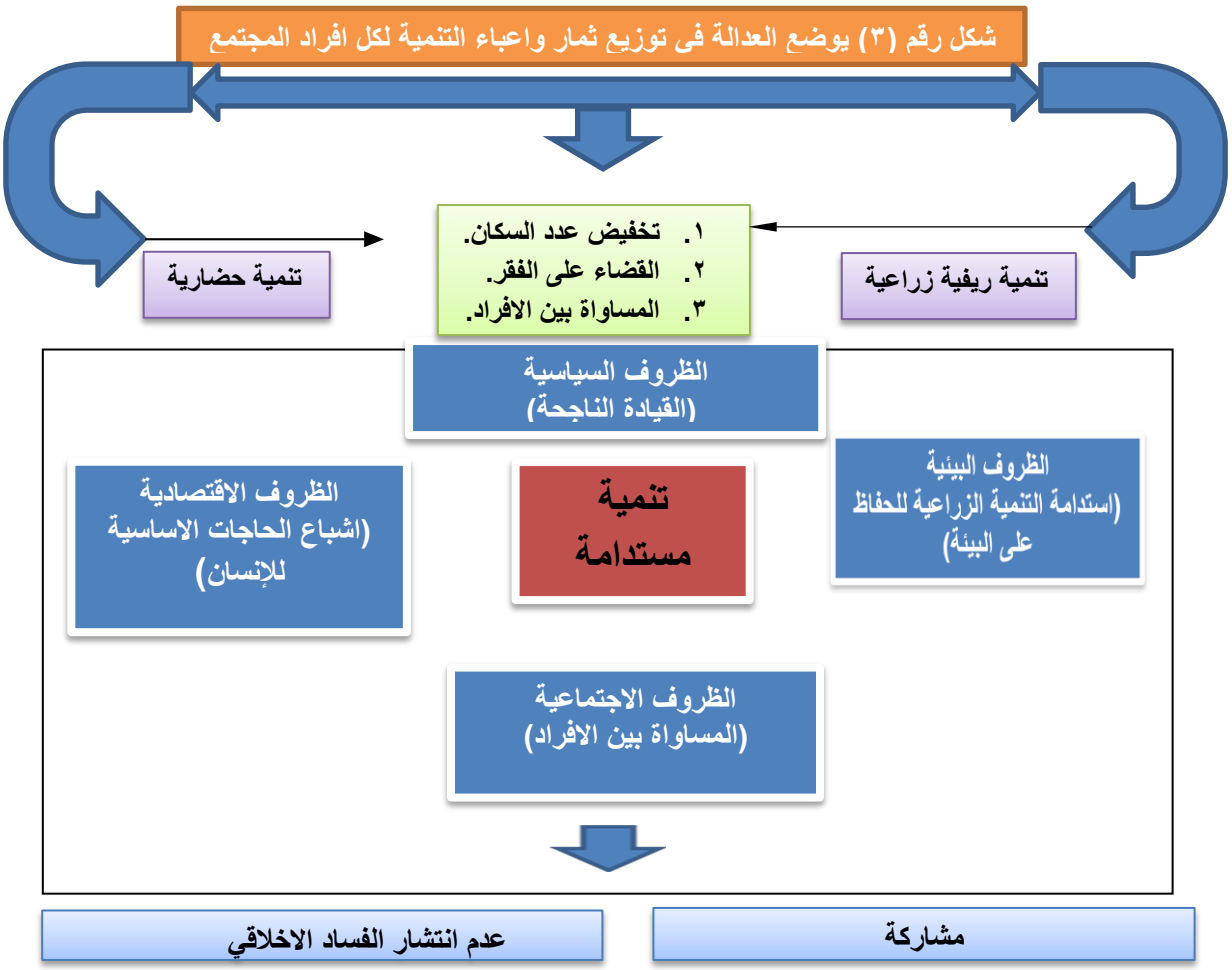

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: محمد، أمل سعد صالح محمد، تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المتكاملة، المؤتمر العربي الاقليمي والاجتماع العربي رفيع المستوى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(اسكوا)، القاهرة،٢٠٠٥، ص١٤.

٣-تجربتي العراق وماليزيا في مكافحة الفقر:

اولاً- استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢:

يعد قياس الفقر وتتبعه بمرور الوقت شرطا أساسيا هاما للتخطيط الاقتصادي الوطني. حتى وقت قريب، لم تكن هناك معلومات موثوقة حول مستوى معيشة جميع العراقيين. على الرغم من إجراء مسوحات ميزانية الأسرة في ١٩٩٢/١٩٩٣ و٢٠٠٢، إلا أنّها استبعدت إقليم كردستان. حيث أدى عدم وجود بيانات محيطية حول إنفاق الأسرة أو خط الفقر إلى إعاقة قدرة صانعي السياسات العراقيين على فهم حجم المشكلة وتحليل أسبابها ووضع السياسات المناسبة لها. لذا يعتبر المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠٠٦/٢٠٠٧

(IHSES) هو المسح الأول من نوعه منذ عام ١٩٨٨ ليشمل جميع المحافظات الـ ١٨ من خلاله تم جمع معلومات غنية عن الدخل والإنفاق والعمالة والإسكان والتعليم والصحة وغيرها من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية وأعقب ذلك بناء خط الفقر الاجتماعي وتقييم أسباب الفقر وعواقبه (Vishwanat:2015,p1).

بدأ التنفيذ الفعلي لأنشطة استراتيجية التخفيف من الفقر الأولى في العراق عام 2012م، وذلك بسبب تأخر تشكيل الحكومة، واستكمال هياكل تشكيلات الاستراتيجية، وخلال المدة 2012 – 2015 تم تنفيذ 48 نشاط من أصل 87نشاطاً تضمنتها الاستراتيجية، وبلغ عدد المشروعات التي نفذت في إطارها 199 مشروعاً. فيما بلغ حجم التخصيص على أنشطة الاستراتيجية خلال المدة 2012 – 2016 حوالي 1.6 تريليون دينار عراقي أي (حوالي 1.4 مليار دولار). وقد تأثر التخصيص على أنشطة الاستراتيجية بالأزمة المالية ليبلغ التخصيص في عام 2016ربع ما أُنفق في عام 2012، كما أدى تدهور الوضع الأمني في عدد من المحافظات التي احتلها تنظيم داعش إلى توقف مشاريع الاستراتيجية فيها منذ عام 2014(اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر:٢٠١٨، ص١).

شكل رقم (٤) يوضح بنية استراتيجية التخفيف من الفقر٢٠١٨-٢٠٢٢

		المحصلات		الانشطة
خفض الفقر بنسبة %25 2022	‹	دخل أعلى ومستدام من العمل للفقراء	‹	7
		تحسن المستوى الصحي	‹	4
		نشر وتحسن تعليم الفقراء	‹	6
		سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات	‹	5
		حماية اجتماعية فعالة للفقراء	‹	6
		الانشطة المستجيبة للطوارئ	‹	4
		6		32

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على استراتيجية التخفيف من الفقر٢٠١٨-٢٠٢٢، وزارة التخطيط، اللجنة العليا استراتيجية التخفيف من الفقر،٢٠١٨، ص٤٧

اولاً-١- تحديات استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠١٨-٢٠٢٢: تواجه استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ مجموعتين من التحديات، الأولى قديمة ومستمرة منذ الاستراتيجية الأولى، والثانية جديدة نتجت عن الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية التي سببتها صدمة احتلال داعش لمساحات واسعة من العراق، وصدمة انهيار أسعار النفط إلى أقل من ثلث ما كانت عليه عام ٢٠١٤م.

١. **تحديات مستمرة:** نصت وثيقة الاستراتيجية الأولى ٢٠١٠ – ٢٠١٤م، على وجوب التعامل مع أربع تحديات أساسية هي: ضمان الأمن والاستقرار؛ ضمان الحكم الرشيد؛ ضمان عدالة التوزيع وتنويع مصادر الدخل في اقتصاد السوق؛ وأخيراً، التخفيف من الآثار السلبية لإصلاح.

٢. **تحديات جديدة:** إن أوضاع الأزمة وما بعد الأزمة المزدوجة غير مؤاتيه للتخفيف من الفقر، إذ خلفت آثاراً سلبية بالنسبة لأغلب فئات المجتمع، وان كانت وطأتها أكبر بالنسبة للفقراء والفئات الهشة. فقد ترتب على الأزمة المزدوجة آثار مباشرة وغير مباشرة على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى نشاط القطاعات الاقتصادية وأسواق العمل:

- **التحدي الامني:** لقد أضيفت إلى جانب التحديات السابقة تحديات جديدة تشكل تهديداً جدياً لعملية التنمية وخططها وبخاصة استراتيجية التخفيف من الفقر فما يزال تهديد امن الإنسان العراقي هاجساً يومياً، تفاقمت تداعياته السيئة منذ منتصف عام 2014.
- **اللاجئون والنازحون:** مع اتساع نطاق فقدان الأمن وتمدد تنظيم داعش الإرهابي إلى بعض المحافظات، شهدت البلاد موجة نزوح هي الأكبر في تاريخه. فقد بلغ العدد الإجمالي للنازحين داخليا (النازحين بعد كانون الثاني / يناير **2014**) حوالي **3.3** مليون شخص. وقد نزح هؤلاء من ثماني محافظات من أصل **18** محافظة، أغلبهم من نينوى حوالي(**1.85** مليون أو **57** %) ، والأنبار(**5.0** مليون أو حوالي **16** %)وصلاح الدين وكركوك. فضلا عن ذلك، فان هناك بالفعل نحو **2.2** مليون من العائدين، الذين نزحوا سابقا وبالتعاون مع المنظمات الدولية من خلال برامج لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المحررة، فيما تعمل الحكومة على تسهيل عودة النازحين داخليا (IOM:2017,p15).
- **الحرب على الارهاب:** وقد أوجدت الحرب أوضاعاً اقتصاديةً وإنسانيةً جديدةً تتطلب التحول نحو اقتصاد الحرب، الأمر الذي يعني تزاحم أولويات الحرب مع أولويات التنمية وإعادة الإعمار وعموم الإنفاق التنموي والاجتماعي. وعلى سبيل المثال فقد تضمن قانون الموازنة الاتحادية لعام **2017** إنفاقاً عسكرياً على التسليح بحوالي **5** مليارات دولار، إضافة إلى حوالي **19.27** مليار دولار أخرى إنفاقاً على الأمن والدفاع، تشكل حوالي

22.6 % من إجمالي الإنفاق العام، مقابل **9.3** % على التربية والتعليم وحوالي **3.8** % على الصحة (قانون الموازنة العامة الاتحادية:٢٠١٧، ص٤٦).

٣. **المشكلات الاجتماعية الجديدة:** برزت خلال الأعوام الأخيرة ظواهر سلبية مثل التجاوز على القانون، والنزاعات العشائرية، وظهور حالات تعاطي المخدرات، وهي وإنْ وجُدت في أوقات سابقة، إلا أنهّا تعمقت واتسع مداها في الأعوام الأخيرة، وهي ظواهر يُمكن أن تشكل تحدياً لتنفيذ سياسات تنموية ناجعة، أو استراتيجية للتخفيف من الفقر. ومن الظواهر الأخرى التي تنامت في المدن والمراكز الحضرية منذ عام **2003** التجمعات العشوائية وهي التجمعات السكنية التي تجاوز سكانها على الأملاك العامة والبناء فيها بسبب ضعف سلطة القانون وأحياناً تجاهل السلطات. وبلغ عددها **3687** تجمعاً عام **2016**، تضم **522** ألف مسكناً، يعيش فيها **3.3** مليون شخصاً، وتوجد أعلى نسبة للتجمع العشوائي في بغداد **7.27** %، والبصرة **4.18** %، أكثر من **9.12** % من السكان يعيشون في سكن عشوائي و١٦.٥ % من المساكن عشوائية وان لم يكن جميع سكان العشوائيات فقراء، فإن المجمعات العشوائية ستبقى بؤر مستدامَّة للفقر (الهابيتات:٢٠١٧، ص١٧).

خارطة رقم (١) تمثل نسبة الفقر على مستوى النواحي في العراق

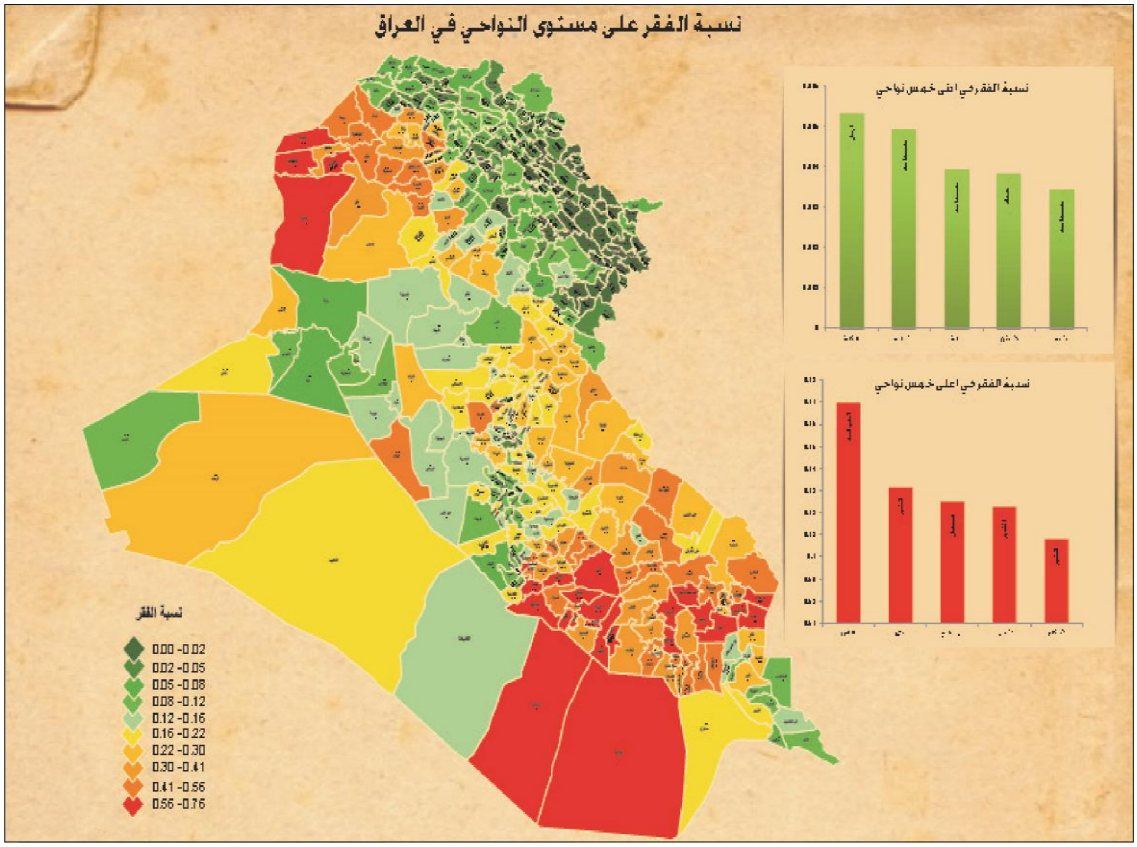

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء-وزارة التخطيط ــ عن مسح لخارطة الفقر ووفيات الامهات ٢٠١٣

ثانياً- تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر:

انتهجت الحكومة الماليزية منذ استقلالها عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٥٧م، مجموعة من السياسات التنموية، ومن هذه السياسات، سياسات طويلة الأجل، وسياسات قصيرة الأجل، وكان الهدف من هذه السياسات هو إعادة بناء المجتمع الماليزي وتصحيح الاختلالات الاقتصادية داخل المجتمع الماليزي الذي يضم عرقيات مختلفة، وذلك عن طريق التوزيع العادل للثروة ومن ثم القضاء على البطالة والفقر وتحقق باذلك التنمية الشاملة(المصري:٢٠١٦، ص٣٤) وبذلك تعد التجربة الماليزية هي إحدى التجارب التنموية التي تستحق الاهتمام والدراسة بسبب الإنجازات الكبيرة التي حققتها والتي يمكن أن تستفيد منها الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص من أجل النهوض من التخلف والركود والتبعية، اذ انها استطاعت الخروج من الازمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول شرق اسيا عام (١٩٩٧م)، اذ انها لم تخضع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعالجة أزمتها ، بل عالجت مشاكلها الاقتصادية من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود صارمة على السياسة النقدية للبلاد والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية وليس الاعتماد على الآخرين الذين أرادوا استغلال أزمتها، (درج:٢٠١٥،ص١٣٦٢).

١. واقع الاقتصاد الماليزي قبل عملية التنمية وبعدها:

لم يكن لماليزيا وجود كدولة موحدة حتى عام (١٩٦٣) اذ شهدت السنوات الاولى من الاستقلال نزاعاً مع اندونيسيا كما خرجت سنغافورا من هذا التوحيد عام (١٩٦٥) وشهدت صراعات عرقية و أعمال شغب عرقية في عام(١٩٦٩)، حيث صممت ماليزيا عددًا من سياسات التنمية الاقتصادية، وخطط لتوجيه الإدارة الوطنية للفترة (١٩٧٠-٢٠١٠م)(جريدة المدى اليومية:٢٠١٨،ص٢٢) وقد صممت ماليزيا عدداً من سياسات التنمية الاقتصادية، والتي تمثل خططها من أجل توجيه إدارتها القومية للفترة (١٩٧٠-٢٠١٠) وتضمن ذلك خططاً تنموية طويلة الاجل ، ومتوسطة وقصيرة ؛ ونذكر اهم الخطط والإجراءات التي طبقتها ماليزيا خلال هذه الفترة (طلحاوي،مدياني:٢٠١٤،ص٢٣٩) ونذكر من تلك الخطط التي طبقتها ماليزيا وحسب الفترات الزمنية التالية:

١-١. السياسة الاقتصادية الجديدة (المرحلة الاولى) المتمثلة بالفترة (١٩٧١-١٩٩٠):

تضمنت السياسة الاقتصادية الجديدة مسارا للتنمية وسياسات للتوزيع واعادة التوزيع للعشرين سنة المقبلة(1970-1990)، بهدف تعزيز الوحدة الوطنية والتكامل، عن طريق إعادة تشكيل الاقتصاد بما يتناسب مع تحقيق النمو والتوزيع العادل للثروة Growth and Equitable Distribution وخلق فرص العمل والاقتصاد بما هو أقرب للتساوي، مع

مراعاة أفضلية المالي في هذه الفرص بما أنهم الأضعف اقتصاديا و الأكثر فقرا وحرمانا، حيث طبقت سياسة "التمييز الإيجابي" لصالحهم ، وفي نفس الوقت حافظت هذه السياسة على حقوق الاثنيات الأخرى (لطفي:٢٠١٢:بدون صفحات). وقد اتسمت هذه السياسة في مرحلتها الأولى للفترة الزمنية ما بين ١٩٧٠-١٩٨٠ بالدور الأساس للحكومة في توفير التمويل والبنية التحتية والتنظيمية لمختلف الهياكل الإنتاجية والخدمية – مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتقديم المساعدة للفقراء وغيرهم من المحرومين من خلال منظمات المجتمع المدني ، مع زيادة نسبة المدارس والمستشفيات الحكومية والخاصة ، بالإضافة إلى تركيز الانتباه على المناطق الريفية ، لأن معظم سكانها يعانون من حرمان مالي ، وقد ظهر ذلك في الجهود المبذولة لبناء وتحسين الطرق والجسور ، مكاتب البريد وتوفير الكهرباء والمياه، وخدمات الهاتف (كزيز ،مربعي:٢٠١٩،ص٥٢).

٢-١. السياسة الوطنية (المرحلة الثانية) المتمثلة بالفترة (١٩٩١-٢٠٠٠م):

ومع دخول عهد التسعينات أطلق مهاتير محمد سياسة جديدة خلفا الاستراتيجية السابقة سميت بـ (السياسة القومية) (National development Policy) (ND)سنة ١٩٩١ على الامد الطويل (١٩٩١-٢٠٠٠) هدفها تعزيز الحالة الاقتصادية للمجتمعات المختلفة مع التركيز في هذه المرحلة على الكم والنوع حيث جاءت في إطار التوجه القومي الذي وضعه محمد مهاتير خلال افتتاحه المجلس التجاري في عام ١٩٩١(زهيرة:٢٠١٩، ص١١٠). لقد كانت أزمة عام (١٩٩٧) التي ضربت دول جنوب شرق اسيا ومنها ماليزيا، هذه الكارثة المالية كانت اختبار حقيقي لما أنجزه (مهاتير محمد)،اذ لم يهتم بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين اذ عالجت ماليزيا هذه الأزمة بأجندات وطنية فرضت من خلالها قيود على سياستها النقدية ،من خلال اشراف البنك المركزي على دخول وخروج النقد الاجنبي اذ ضيقت الخناق على خروجه بينما عملت على جذبه، وبذلك خرجت ماليزيا من الأزمة خلال سنتين لتواصل مسيرتها في التنمية بالشروط الوطنية، بينما عانت دول مثل اندونيسيا وتايلاند كثيراً من خلال رضوخهم لتعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين، اذ رفضت ماليزيا اقتراحاتهم ومساعداتهم وشقت طريقها نحو التنمية الصحيحة من خلال ثقة وحنكة السياسيين(درج:٢٠١٥،ص١٣٦٣).

٣-١. سياسة الرؤية* الاستراتيجية ٢٠٢٠م المتمثلة بالفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠):

اما رؤية ٢٠٢٠ vision ويطلق عليها باللغة الماليزية (واوسان ٢٠٢٠) (فضلي:٢٠١٢، ص١٧٤) وهي من اشهر الرؤى الاستراتيجية الماليزية والتي حظيت باهتمام كبير محلياً وعالميا حيث اصبحت مصدر الهام للماليزيين وهدفت لجعل ماليزيا دولة صناعية متقدمة بحلول عام ٢٠٢٠، وكان (مهاتير محمد) قد قدمها في ورقة عمل

بعنوان (اطلاق مجلس العمل الماليزي) في شباط ١٩٩١ وبدأ العمل المتزايد بها مع بداية الالفية الجديدة وحددت الورقة التحديات في عالم متغير سياسيا واقتصادياً واجتماعيا وارتأى "مهاتير محمد" ان على ماليزيا ان تواجه عدد من التحديات اذا أرادت تحقيق الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي والتضامن الاجتماعي ومن ابرزها (خديجة:٢٠١٢،ص٢٨٠)، تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق التنمية الشاملة في البلاد، ولكي تصبح ماليزيا دولة متطورة صناعية وديمقراطية متقدمة ومجتمعًا متحضرًا مملوء بالقيم الأخلاقية والأخلاقية وروح التسامح والحرية والعدالة الاقتصادية والمساواة وبالطبع شعبها لا يعانون من الفقر، واقتصادها يتمتع بالمنافسة العالية والحيوية والنوعية (Sarji : 1995,p169)

جدول رقم (٢) يبين معدلات الفقر في ماليزيا خلال الفترة من (1976–2012) (%)

السنوات	1976	1984	1987	1992	1992	2004	2007	2012
الفقر الوطني	47.7	20.7	19.4	12.4	6.1	5.7	3.6	1.7
الفقر في الريف	45.7	27.3	24.8	21.2	10.9	11.9	7.1	3.4
الفقر في المدن	15.4	8.5	8.5	4.7	2.1	2.5	2	1

المصدر: طلحاوي، مدياني:٢٠١٤، ص٢٤٤

لقد كانت هذه السياسة امتداد للخطة العشرية National vision policy والتي بدأت بين عامي ٢٠٠١ –٢٠١٠* حيث تم تقسيمها الى خطتين خمسيتين، وقد تابعت الخطوط العامة للتنمية في الخطط التي سبقتها، ولكنها أولت اهتماما اكبر بالتعامل مع العولمة وتسارع النمو الاقتصادي الذي اجتاح اماكن كثيرة من العالم، ومن ثَمَّ وضع الخطط والبرامج التي تتعامل مع التنافس الاقتصادي المتزايد وتضمن لماليزيا استمرار تطورها البشري والارتقاء النوعي للإنسان الماليزي ورفعه الى مستوى متميز من خلال المزيد من الاهتمام بالبحث العلمي. وعلى غرار سنغافورة تميزت ماليزيا بمقاربتها المرتكزة على الموارد البشرية بهدف التنمية الوطنية، اذ تعد الحكومة الماليزية ان رأس مالها البشري هو النواة في اقتصاد المعرفة، وهي بذلك شرعت في رحلة شاقة ولكنها ناجحة لإصلاح سياستها التعليمية في القطاعين العام والخاص منذ منتصف التسعينيات الى يومنا هذا، ولبلوغ تلك

* رؤية ٢٠٢٠ هي خطة لثلاثين سنة، لا تحدد فقط الهدف ولكن أيضاً الاستراتيجيات والخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيقه. رؤية ٢٠٢٠ هي بالطبع حول تحول ماليزيا إلى دولة متقدمة بطريقتها قبل حلول عام ٢٠٢٠، أي أن تصبح بقدر ثراء وبقدر تصنيع الدول الصناعية المتقدمة، بدون خسارة أي من شخصيتنا الأخلاقية أو ثقافتنا أو إيماننا الديني (لطفي، وفاء،٢٠١٢: بدون صفحات، السياسات التنموية في ماليزيا، قسم العلوم السياسية- جامعة ٦أكتوبر، جامعة القاهرة، بحث منشور على الموقع الالكتروني (www.asharqalarabi.org.uk/markaz) تم الدخول ٢٠٢٠/٥/٢٨

الغاية فقد كرست اكثر من خمس ميزانيتها السنوية تم تخصيصها لقطاع التعليم ولتطوير مواردها البشرية، ولم يقتصر النهوض بالثروة البشرية على المهارات والمعرفة بل شملت القيم الاخلاقية والفكر المستنير والوعي الثقافي، لذلك انتقلت ماليزيا من ذي اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي بمدة ٣٥ سنة (حنانيا:٢٠١١، ص١٠٥).

خارطة (٢) تمثل الموقع الجغرافي لماليزيا

المصدر: حرزلي، أميرة أحمد، دور القيادة السياسية الماليزية في تحقيق التنمية المستدامة والإصلاح السياسي في عهد مهاتير محمد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية- برلين-ألمانيا، الطبعة الاولى،٢٠١٦

على مر السنين، ركزت برامج الإسكان الماليزية على القضاء على الفقر وإعادة هيكلة المجتمع من خلال دمج مختلف الجماعات العرقية. وقد ركزت الحكومة الماليزية على سياسة الاستيطان السكاني لمواكبة الاقتصاد السريع هذا من جانب والقضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل لشعبها فضلاً عن المحافظة على نظامها البيئي المتمثل بالغابات للأجيال القادمة (Ezeanya: 2007, p2).

الاستنتاجات:

١. تعد قضية عدم المساواة من أهم المتغيرات المتعلقة بالفقر بمعناه الواسع، لكنها لم تحظ بالاهتمام الكافي في العقود الأخيرة.
٢. يُعَدُّ العنصر البشري وسيلة للتنمية وهدفها، لذا ينبغي على صُنّاع القرار العمل على تنمية الموارد البشرية؛ لأنَّها تهدف الى تحسين أوضاع الفقراء وتعمل على دعم التنمية المستدامة.

٣. انعدام الشفافية والمساءلة في القطاع العام وقضايا الفساد للحد من قدرة الدولة على تلبية احتياجات وأولويات مواطنيها، وخاصة الفقراء منهم.
٤. الفساد بشتى أنواعه يمثل آفة يهدد مستقبل المجتمعات سواء المتقدمة منها أو النامية بوصفه يعمل على زيادة نسب الفقر، حيث وصل في العراق الى مديات عالية على الرغم من وجود مؤسسات رقابية تعمل على مكافحة الفساد وإرساء دعائم دولة القانون.
٥. يعمل عدم الاستقرار الداخلي أو الخارجي للدولة على خلق تبعات اقتصادية واجتماعية كتراجع الفرص الاستثمارية وزيادة نفقات الأمن ومحاربة الإرهاب وإيواء النازحين على حساب الإنفاق التنموي.
٦. ترتبط التنمية مع الفقر بعلاقة عكسية فكلما زاد التقدم والتطور قل الفقر والحرمان في المجتمع.
٧. رفض ماليزيا اقتراحات صندوق النقد والبنك الدوليين ومساعداتهم والعمل على شق طريقها وطنيا، من خلال اشراف البنك المركزي الماليزي على دخول وخروج النقد الأجنبي، وتضييق الخناق على خروجه بينما عملت على جذبه بشتى الوسائل، اسهمت تلك السياسة في تخطي ماليزيا الازمة الاقتصادية في(١٩٩٧م) التي ضربت دول جنوب شرق آسيا.
٨. ضعف التخطيط او غيابه في حالات أخرى في الاقتصاد العراقي أسهم في عدم استقراره.
٩. غياب النوايا الصادقة المتمثلة بالأخذ بالمقترحات الواردة عبر الاستراتيجيات التنموية المقدمة من الجهات ذات العلاقة في العراق الى الجهات المسؤولة عن التنمية لحل المشاكل الاقتصادية مما أدّى الى بقاء التحديات ملازمة للاقتصاد العراقي.
١٠. بسبب استنزاف الفساد لم تحدث التخصيصات الاستثمارية ضمن الموازنات المالية في العراق والتي من المفترض استثمارها في مشاريع انتاجية أي زيادة في الدخل القومي للبلد مما أدّى الى اعاقة مكافحة الفقر أو القضاء على مشكلة البطالة.
١١. عدم توفر بيئة آمنة في العراق لجذب الاستثمار بسبب الظروف السياسية والامنية التي مرَّ بها البلد أو يمر بها، واستمرار تلك الظروف على مدار السنوات أسهم في زيادة نسب البطالة وبتالي ارتفاع نسبة الفقر المطلق أو المدقع.
١٢. رفع الدعم الحكومي عن مفردات البطاقة التموينية أدى الى انخفاض الاشباع في المواد الغذائية لدى الفرد العراقي مما دفعه الى تخصيص الجزء الأكبر من دخولهم للإنفاق على تلك المواد فيما حصل حرمان لباقي السلع.

التوصيات:

١- يمكن القول بشكل عام هذه من أهم النتائج التي توصل اليها الباحث والتي يمكن صياغتها على شكل توصيات نهائية للمؤتمر تنفع صانعي القرار في العراق للأخذ بها والاستناد عليها وترجمتها الى سياسات نافذة مع الأخذ بالحسبان الظروف والامكانيات والقوانين السائدة والادوات المتوفرة في إنجاح تلك السياسة وهذا الأمر ليس بصعب المنال.

٢- إن التخفيف من الفقر في العراق يتطلب ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، على المستوى العالمي في مجال تطبيق سياسات التنمية المستدامة للحد من الفقر كالتجربة الماليزية او التجربة الصينية.

٣- ان نجاح السياسات العامة الخاصة بمكافحة الفقر لا يتعلق فقط بفعاليتها، بل يرتبط بفعالية شراكة المجتمع المدني، كنوع من التعاون الذي يبني الجسور وينقل المعرفة بين القطاعين، وهذا ما تم ملاحظة من تجربة ماليزيا بهذا الخصوص.

٤- يشكل النفط المصدر الرئيس للإيرادات العامة في العراق، ولكن هذا لا يمنع من الاهتمام بالتنمية الريفية اقتصادياً وسياسياً، وجعل الريف مناطق جذابة للسكان ومصدراً لإنتاج الغذاء وتوفيره، وتشجيع الصناعات الريفية وتطويرها في إطار القضاء على البطالة والحفاظ على الموارد غير المتجددة.

٥- ربط برامج ومشروعات الفقر بالفقراء أنفسهم من خلال مشاركتهم في إنجازها.

٦- توفير فرص العمل وتشغيل العاملين من شانه تحريك الدورة الاقتصادية في العراق من خلال قيام الدولة بإعطائها أولوية للمشاريع التي تسهم في رفع الناتج المحلي والتي تزيد من مستوى التنمية.

٧- قيام الحكومة بتسريع وتنفيذ برامج الاسكان خصوصاً ما يعرف بالإسكان منخفض الكلفة لأنّه يُعد من الادوات المهمة والناجحة التي تستعملها الحكومات في دول العالم لمكافحة الفقر.

٨- ينبغي أن تركز أولويات سياسة التنمية المستدامة الوطنية لأي بلد على توسيع فرص المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية كوسيلة لمعالجة الفقر والبطالة.

٩- يتوجب على عملية التخطيط التي تقوم بها الحكومات أن تتميز بالمرونة العالية، وذلك لحجم المتغيرات الهائل التي تواجهها، حيث أن تلك المتغيرات تؤثر بشكل كبير على عملية التخطيط والتنمية المستدامة.

١٠- وضع خطط واستراتيجيات محلية قائمة على استعمال الاساليب الاحصائية المتطورة والاعتماد على الكوادر ذات الخبرة الميدانية في جمع البيانات والمعلومات التي تسهم في احتساب خط الفقر الحقيقي والذي بدوره يعمل على نجاح تلك الخطط والاستراتيجيات.

١١- التركيز على السياسات السكانية بالقدر التي يجعلها منسجمة مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية بحيث يكمل احداها الاخر بما يتفق مع اهداف التنمية المستدامة عبر الابتعاد عن الاكتظاظ والاحوال المعيشية غير الصحيحة وتردي نوعية الحياة.

المصادر:

١. يحي مسعودي، إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث- حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،٢٠٠٩.

٢. صالح، أولقا حسن محمد، أليات وسياسات تخفيض الفقر وأثرها في البطالة في السودان، اطروحة لنيل الدكتوراه فلسفة في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،٢٠١٦.

٣. طبره، حسن، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق، الكلفة الاجتماعية للفساد، بحث منشور، بدون سنة، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السادس.

٤. نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الاعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الاصدار الثالث عشر ،٢٠٠٧.

٥. قورين، حاج قويدر، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد:١٤،٢٠١٤.

٦. وردم، باتر محمد علي، العولمة ومستقبل الأرض، الطبعة الأولى، الدار الأهلية،٢٠٠٣.

٧. كريم، كريمة، دراسات في الفقر والعولمة مصر والدول العربية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،٢٠٠٥.

٨. ميلوفانوفتيش، ميهايلو، دليل تحليل السياسات، مؤسسة التدريب الأوروبية،٢٠١٨، بحث منشور على الرابط www.etf.europa.eu/sites/default/files تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٥/٣١.

٩. جودة، ندوة هلال، قياس مستوى المعيشة في البصرة لعام٢٠٠٧، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد٥، ٢٠٠٩.

١٠. قطان، رولى، السياسات والاستراتيجيات العامة، المديرية العامة للدراسات والمعلومات مصلحة الأبحاث والدراسات، الجمهورية البنانية،٢٠١٧، بحث منشور www.lp.gov.lb/ViewPublications.aspx تم الدخول ٢٠٢٠/٥/١٣

١١. بن ناصر، عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر والتعاون، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، تلمسان، العدد ١٢ ،٢٠٠٣.

١٢. ياغي، عبد الفتاح، السياسات العامة: النظرية والتطبيق، المنظمة العربية للإدارة، الامارات العربية المتحدة،٢٠٠٩.

١٣. مغراوي، ايمان، النمط القيادي وأثره في صنع السياسات العامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،٢٠١٨.

١٤. الطيب، حسين أبشر، الدولة العصرية دولة المؤسسات، القاهرة، مطبعة الثقافة، ٢٠٠٠،

١٥. محمود، مصطفى منير/يسري، طارق محمود، سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، القاهرة،٢٠١٢، تقرير منشور على الرابط https://webcache.googleusercontent.com/ تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣١.

١٦. الكرخي، مجيد، مدخل الى التخطيط الاستراتيجي، دار المناهج – دار المناهج – الأردن– ٢٠١٠.

١٧. علام، احمد عبد السميع، دور التخطيط الحكومي في علاج الآثار التضخمية في الدول النامية بالتطبيق على مصر، مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي العدد الثامن، جامعة ابو ظبي،٢٠١٥.

١٨. بلول، صابر، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد 25–العدد الأول،٢٠٠٩.

١٩. مطر، حازم محمد ابراهيم، اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية كمتغير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة، رسالة للحصول على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية تخصص تخطيط اجتماعي/جامعة حلوان،٢٠١٢.

٢٠. محمد، أمل سعد صالح، تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المتكاملة، المؤتمر العربي الاقليمي والاجتماع العربي رفيع المستوى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(اسكوا)، القاهرة،٢٠٠٥.

٢١. اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر، وزارة التخطيط، جمهورية العراق،٢٠١٨، تقرير منشور على الرابط:https://www.google.com/search?q .

٢٢. قانون الموازنة العامة لاتحادية لجمهورية العراق، جريدة الوقائع، العدد ٤٤٣٠، ٢٠١٧.

٢٣. وزارة التخطيط والأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات) تثبيت مواقع تجمعات السكن العشوائي،٢٠١٧.

٢٤. المصري، بلال محمد سعيد، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية(دروس مستفادة)، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم الاقتصاد/كلية الاقتصاد والعلوم الادارية/جامعة الازهر/غزة.

٢٥. درج، علي احمد، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد٣، المجلد ٢٣، ٢٠١٥.

٢٦. جريدة المدى اليومية، العدد ٢٣٧١ في ٢٠١١\٨\٢٢ في بحث علي احمد، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد٣، المجلد ٢٣، ٢٠١٥.

٢٧. طلحاوي، فاطمة الزهراء/ مدياني محمد، سياسات مكافحة الفقر في ماليزيا، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ديسمبر ٩–٢٠١٤/٨.

٢٨. كزير، صباح/مربعي بلقاسم، ادارة التنوع الاثني في ماليزيا ودورة في بناء الدولة، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي، برلين. المانيا،٢٠١٩.

٢٩. لطفي، وفاء: السياسات التنموية في ماليزيا، الشارقة، مركز الخليج للنشر،٢٠١٦.

٣٠. زهيرة، كاملي، التجربة الاقتصادية والتنمية المستدامة في ماليزيا: محددات ومؤهلات، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي، برلين. المانيا،٢٠١٩.

٣١. خديجة، بوريب، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية، مداخله في لملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي جامعة قالمة يومي ٣-٢٠١٢/١٢/٤.

٣٢. حنانيا، مي: السياسة التربوية والتعليم في الاداء التنموي لسنغافورة وماليزيا، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، على الرابط: http://webcache.googleusercontent.com/.

٣٣. غياط، شريف/ بو فلفل، سهام، إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر مع إيضاءات على تجارب بعض الدول، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، المقام في مدينة صفاقس – بالجمهورية التونسية والذي نظمته جامعة صفاقس بالتعاون مع: البنك الإسلامي للتنمية – جدة خلال الفترة ٢٧ – ٢٨ – ٢٩ / ٦ / ٢٠١٣م.

References:

2. Agenor, Pierre-Richard, (2002), Macroeconomic Adjustment and the poor analytical Issue and Cross-country Evidence.
3. Al-Karkhi & Majeed (2010) Introduction to Strategic Planning, House of Curricula - House of Curricula - Jordan.
4. Allam & Sami A. (2015) The Role of Governmental Planning in Treating Inflationary Effects in Developing Countries by Application to Egypt, Dongola University Journal for Scientific Research, Issue Eight, Abu Dhabi University.
5. Al-Mada Daily Newspaper, Issue 2371 on 22/8/2011 in Ali Ahmed's research, the Malaysian development experience and lessons learned from it in the Arab world, Babylon University Journal, Pure and Applied Sciences, Issue 3, Volume 23, 2015.
6. Al-Masry & Saeed B. Malaysia's experience in economic development (lessons learned), master's thesis submitted to the Department of Economics / Faculty of Economics and Administrative Sciences / Al-Azhar University / Gaza.
7. Al-Tayyib & Hussein Absher (2000) The Modern State, the State of Institutions, Cairo, Culture Press.
8. Andrew C. Ezeanya, Malaysian housing policy: Prospects and obstacles of National Vision 2020, International Conference Toronto, June, 24-27/2004.
9. Beloul, Saber (2009) Macroeconomic Policies and Their Role in Reducing Poverty, Published Research, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences - Volume-25, First Issue.
10. Bennacer & Issa (2003) The Problem of Poverty in Algeria and Cooperation, Journal of Economy and Management, Tlemcen, Issue 12.
11. Chambers, Robert, what is poverty? Concepts and measures, Institute of Development Studies, Sussex, UK, International Poverty Centre Poverty in Focus December 2006.
12. Daraj & Ahmed A. (2015), The Malaysian development experience and lessons learned from it in the Arab world, Babylon University Journal, Pure and Applied Sciences, Issue 3, Volume 23.
13. Federal Budget Law for the Republic of Iraq (2017) Al-Waqi'a Newspaper, No. 4430.
14. Ghayat, Cherif, Boufelfel & Sihem (2013), the contributions of small and medium enterprises in combating poverty with insights on the experiences of some countries, a research paper presented at the Second International Forum

on: Islamic Finance, held in the city of Sfax - in the Republic of Tunisia, organized by the University of Sfax in cooperation with: the bank The Islamic Development Company - Jeddah during the period 27-28-29 / 6/2013.
15. Hanania & May (2011): Educational Policy and Education in the Development Performance of Singapore and Malaysia, The Arab Future, Beirut: Center for Arab Unity Studies, at the link: http://webcache.googleusercontent.com/.
16. IOM (2017), Displacement Tracking Matrix, August 2017.
17. Juda, Hilal S. (2009) Measuring the Standard of Living in Basra for the year 2007, Al-Ghari Journal for Economic and Management Sciences, Issue 5.
18. Karim & Karima (2005) Studies in Poverty and Globalization, Egypt and the Arab Countries, Supreme Council for Culture, Cairo.
19. Kattan & Rola (2017) Public Policies and Strategies, General Directorate for Studies and Information Department of Research and Studies, Lebanese Republic, published research www.lp.gov.lb/ViewPublications.aspx Accessed 5/13/2020.
20. Khadija & Borib (2012), the Malaysian development model: perspectives, reality and future challenges, its entries in the International Forum on: The ingredients for achieving sustainable development in the Islamic economy, Guelma University, on 3-4 / 12/2012.
21. Kizbar, Sabah & Belkacem M. (2019) Department of Ethnic Diversity in Malaysia and Course in State Building, First Edition, Arab Democratic Center, Berlin, Germany.
22. Lutfi & Wafaa (2016) Development Policies in Malaysia, Sharjah, Gulf Publishing Center.
23. Maghraoui & Iman (2018) Leadership Style and Its Impact on Public Policy-Making in Algeria, Master's Degree in Political Science presented to the Faculty of Law and Political Science, Jilali University, Bounama Khamis Miliana.
24. Mahmoud, Mounir M., Yousry, & Mahmoud T. (2012), Policies for the Sustainable Development of Communities Rural Poor, Millennium Development Goals Awareness Initiative Project, College of Urban and Regional Planning, Cairo, report published at the link https://webcache.googleusercontent.com/ accessed 5/31/2020.
25. Matar & Ibrahim H. (2012), Attitudes of University Youth Towards Social Justice as a Variable in Making New Social Care Policies, Thesis for a Master's Degree in Social Work, Specialization in Social Planning / Helwan University.
26. Milovanovic & Mihailo (2018), Policy Analysis Handbook, European Training Foundation, publication, at www.etf.europa.eu/sites/default/files Entry Date 5/31/2020.
27. Ministry of Planning, United Nations Human Settlements (٢٠١٧), Fixing Slum Settlement Sites.
28. Muhammad, Saleh A. (2005) Reducing the Urban Rural Gap through Integrated Development, Arab Regional Conference and High-Level Arab Meeting of the Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Cairo.
29. Qureen & Koueider H. (2014) The phenomenon of poverty in Algeria and its effects on the social fabric in light of the financial boom, unemployment and inflation, Academic Journal of Social and Humanitarian Studies, Issue: 2.
30. Saleh, Olqa & Muhammad H. (2016) Mechanisms and Policies of Poverty Reduction and Their Impact on Unemployment in Sudan, Ph.D. thesis, Philosophy in Economics, Sudan University of Science and Technology.

31. Sarji, Abdul Hamid Ahmad, Vision 2020. Selangor Darul Ehsan, Petaling Jaya: Pelanduk Publications, 1995.
32. Supreme Committee for Poverty Reduction Strategy (2018), Ministry of Planning, Republic of Iraq, published report at the link: https://www.google.com/search?q.
33. Tabra & Hassan (Without a Year). The Role of Corruption in Deepening the Manifestations of Poverty in Iraq, The Social Cost of Corruption, Published Research, Journal of Integrity and Transparency for Research and Studies, Issue VI.
34. Talhawi, Fatima Z. & Muhammad M. (2014), Anti-poverty policies in Malaysia, the Intervention Complex of the International Forum on Evaluating Poverty Reduction Policies in Arab Countries in the Light of Globalization, December 9-8.
35. Towards a Knowledge Society (2007), a series of studies issued by the Media Production Center, King Abdulaziz University, Thirteenth Edition.
36. Vishwanat, tare, where are Iraq's Poor: Mapping Poverty in Iraq,2015, see discussions, and author for files this publication at: http://documents.worldbank.org/curated/en/.
37. Waddam & Ali M. (2003) Globalization and the Future of the Earth, First Edition, National House.
38. Yaghi, Abdel-Fattah (2009), Public Policies: Theory and Practice, Arab Organization for Administration, United Arab Emirates.
39. Yahya Masoudi (2009) The Problem of Sustainable Development in the Light of Globalization in the Third World - The Case of Algeria, Master's Degree, University of Algiers.
40. Zahira & Kamli (2019) Economic Experience and Sustainable Development in Malaysia: Determinants and Qualifications, First Edition, Arab Democratic Center, Berlin, Germany.